مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (13) /العدد (1)، جوان 2026، ص.ص:05-18

التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي

Sustainable Development under the Islamic Economy

ناصر مراد *[1]، شيكر مصطفى [2]

[1]جامعة لونيسي علي البليدة 2 ، الجزائر، m.nacer@uiv-blida2.dz

[2] جامعة لونيسي علي البليدة 2، الجزائر، m.chikr@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام:2026/02/09 تاريخ القبول:2026/06/17 تاريخ النشر :2026/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور مبادئ وتعاليم الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال استعراض آليات الاقتصاد الإسلامي التي توازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية الموارد الطبيعية، وتعزيز التكافل الاقتصادي. و من خلال هذه الدراسة نحاول معالجة اشكالية مدى قدرة الاقتصاد الإسلامي على تقديم نموذج بديل يحقق التنمية المستدامة دون الإضرار بالبيئة أو تفاقم التفاوت الاجتماعي.

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل المبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي مثل الزكاة، الوقف، تحريم الربا، وتقييد الملكية الفردية بالضوابط الشرعية. و قد توصلنا إلى عدة نتائج اهمها: يؤسس الاقتصاد الإسلامي لرؤية متكاملة للتنمية تنسجم مع القيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية.ويشكل الاقتصاد الإسلامي بديلاً فعالًا للنماذج التقليدية في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الإسلامي؛ التنمية المستدامة؛ التنمية البشرية؛ البيئة.

ترميزJEL: O15 ,Q01,Z12

Abstract:

This study aims to highlight the role of the principles and teachings of Islamic economics in achieving sustainable development, by examining the mechanisms of Islamic economics that balance economic, social, and environmental aspects. This balance ensures the realization of social justice, the protection of natural resources, and the promotion of economic solidarity.

The study addresses the following problem: to what extent can Islamic economics offer an alternative model that achieves sustainable development without harming the environment or increasing social inequality?

We adopted a descriptive and analytical methodology by analyzing the core principles of Islamic economics, such as zakat, waqf, the prohibition of usury (riba), and the restriction of private ownership in accordance with Shariah regulations.

The study reached several key findings, the most important of which are: Islamic economics lays the foundation for a comprehensive vision of development that aligns with ethical values and social justice. It also represents an effective alternative to conventional models in achieving inclusive and sustainable development .

.**Keywords**: Islamic economics; sustainable development; human development; environment

Jel Classification Codes: Z12, Q01, O15

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

منذ التسعينات، أصبحت التنمية المستدامة أولوية عالمية ومحور اهتمام الحكومات، كونها أداة لتحقيق العدالة بين الأجيال ومواجهة الفقر. وتتمثل التحديات الكبرى للدول المتخلفة في الركود المزمن، مما يستدعي اعتماد نموذج تنموي فعال لكسر هذا الجمود. و نظرا لتعدد المشاكل و الأزمات المتتالية فشل النظام الرأسمالي و الاشتراكي في تحقيق تنمية مستدامة ، بالمقابل نعتقد أن الاقتصاد الإسلامي كبديل لتحقيق التنمية المستدامة بحيث يعتبر الإنسان غاية التنمية و وسيلتها. في هذا السياق نضع الإشكالية التالية:

كيف يمكن تحقيق تنمية مستدامة من خلال منهج الاقتصاد الإسلامي؟

نحاول من خلال هذه الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

– الاقتصاد الإسلامي نظام يقوم على مبادئ شرعية تحقق العدالة والتوازن بين الربح والمسؤولية الاجتماعية.

– تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن يراعي العدالة الاجتماعية وحماية البيئة للأجيال القادمة.

– توفر مبادئ وأدوات الاقتصاد الإسلامي أساسًا فعالًا لتحقيق التنمية المستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم و خصائص الاقتصاد الإسلامي، وكذا المبادئ و المقاصد التي تقوم عليها، كما تبرز أهداف و شروط التنمية المستدامة ، بالإضافة إلى معرفة شروط و مقومات التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي.

و لمعالجة الإشكالية السابقة سنتطرق إلى ما يلي:

– تعريف و مبادئ الاقتصاد الإسلامي

– تعريف و أهداف التنمية المستدامة

– مقومات التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي

2. تعريف و مبادئ الاقتصاد الإسلامي:

1.2. تعريف الاقتصاد الإسلامي:

يعرف الاقتصاد بأنه علم يهتم بدراسة النشاط الاقتصادي من إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك، وما ينشأ عنه من علاقات. أما الاقتصاد الإسلامي، فهو علم يبحث في الاستخدام الأمثل للموارد لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها .

و يرتكز المذهب الاقتصادي الإسلامي على العدالة الاجتماعية في تنظيم الحياة الاقتصادية وحل مشكلاتها. بينما يركز المذهب الليبرالي على حرية الفرد ويفصل بين الأخلاق والاقتصاد، مما أدى إلى مظاهر الظلم في النظام الرأسمالي. أما المذهب الجماعي، فركز على المجتمع وأهمل الفرد، مما قيد المبادرات في النظام الاشتراكي.

و يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بتوجيه الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي الحاجات السوية للأفراد، مع تجنب مجالات الاستهلاك الضار، فقد نجد التحريم على الإنتاج في حد ذاته ، كإنتاج الخمور ، و قد يمتد التحريم إلى نشاط مؤسسة كأن تنتج منتوج مباح إلا أنها تمارس الاحتكار أو تتعامل بالربا.

2.2. خصائص الاقتصاد الإسلامي :

يتميز الاقتصاد الإسلامي بعدة خصائص من أبرزها:

1.2.2 الاستخلاف:

يعد المال وسيلة لا غاية في الاقتصاد الإسلامي، وينظر إلى الإنسان كمستخلف في التصرف فيه وفق أحكام الشريعة. يقول تعالى : (ءامنوا بالله و رسوله ، و أنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين ءامنوا منكم و أنفقوا لهم أجر كبير) (سورة الحديد ، الآية 7) . لذلك فإن ملكية المال في الإسلام ترتبط بأهداف سامية كخدمة الإنسان وإصلاح المجتمع ونيل رضا الله، وهي مقيدة بشروط شرعية، كاكتسابه بطرق مشروعة وإنفاقه فيما يرضي الله، مع أداء الحقوق الواجبة فيه، مما يساهم في تنظيم الدورة الاقتصادية من الإنتاج إلى التوزيع.

2.2.2 التكامل و الشمول:

يرتبط الاقتصاد الإسلامي بجميع جوانب الحياة الدينية والاجتماعية والسياسية، ويتكامل معها لتقديم حلول شاملة، إذ يقوم على العقيدة التي تؤمن بأن الله هو مالك كل شيء، و يرتبط بالعبادات كالزكاة لرعاية المحتاجين، وبالمعاملات المالية التي تحفظ المال وتحميه من أي اعتداء.

3.2.2 الارتباط بالقيم الأخلاقية:

يتميز الاقتصاد الإسلامي بطابعه الأخلاقي، إذ ينظر إلى المال كوسيلة لتحقيق غايات نبيلة لا غاية بحد ذاتها، و أنه ميدان استخلاف لا استقلال . أما بالنسبة للعمل فإنه يربطه بأهداف سامية تجعله عبادة و تنظم حقوق و واجبات العمال. و من صور القيم الأخلاقية منع المالك من استعمال ماله فيما يضر بالغير ، و تحريم تنمية المال بالربا ، وكذلك تحريم الغش و الاحتكار و الاكتناز و النهي عن التبذير.

4.2.2 إقامة توازن بين مصلحة الفرد و مصلحة المجتمع:

الاقتصاد الإسلامي يقوم على الوسطية، حيث تتحقق الموازنة بين المصالح دون تعارض. يقول تعالى :
(و كذلك جعلناكم أمة وسطى) (سورة البقرة ، الآية 143) .

ويتحقق هذا التوازن من خلال ضمان حرية التملك والعمل، مع تقييد الحقوق الفردية بما يخدم الصالح العام، عبر تنظيم الملكية العامة وتحقيق التجانس بين مصالح الفرد والجماعة. يقول النبي صلى الله عليه و سلم :
(ترى المؤمنين في تراحمهم و توادهم و تعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر جسده بالسهر و الحمى).

3.2 مبادئ الاقتصاد الإسلامي:

يهدف النظام الرأسمالي إلى تحقيق أقصى ربح مادي للفرد، ما أدى إلى صراعات دولية وفراغ روحي لدى الأفراد. أما الاقتصاد الإسلامي، فيوازن بين المادة والروح، حيث يسعى الفرد في نشاطه الاقتصادي لرضا الله، مما يعزز التعاون والتكامل داخل المجتمع.

تتمحور مبادئ الاقتصاد الإسلامي في ثلاث اتجاهات هي:

- التوجيه إلى مكارم الأخلاق كالحرص على عدم الإسراف، و إتقان العمل.
- تأكيد الحقائق وربط الظواهر، مثل العلاقة بين الربا وتباطؤ النمو.
- تشريعي يرتبط بالحلال والحرام مثل تحريم الربا.

و يقوم الاقتصاد الاسلامي على مبادئ كما يلي:

1.3.2 المبادئ الثابتة :

تتمثل في مجموعة المبادئ الاقتصادية التي جاء بها الإسلام في القرآن و هي ملزمة لكل مسلم عبر الزمان و المكان لتنظيم النشاط الاقتصادي، ومن أبرزها:

- تحريم الربا لما له من آثار سلبية على الاقتصاد الكلي والجزئي.
- فرض الزكاة لما لها من دور إيجابي في دعم ميزانية الدولة وتحقيق التكافل الاجتماعي.
- إقرار الملكية العامة للأراضي والمعادن وربطها بالاستخدام في خدمة المجتمع.

2.3.2 المبادئ المتغيرة :

يخضع الجانب المتغير في الاقتصاد الإسلامي لاجتهاد العقل البشري، بشرط لا يتعارض مع الشريعة، ويعتمد فيه على قوانين تفسر الظواهر الاقتصادية وفق المنهج الإسلامي.

4.2 مقاصد الشريعة الإسلامية في الاقتصاد:

للشريعة الإسلامية مقاصد متعددة في الاقتصاد و تتمثل فيما يلي:

1.4.2 العدالة الاقتصادية و الاجتماعية:

يقوم الاقتصاد الاسلامي على التوزيع العادل للثروة، حيث تتدخل الدولة لضبط هذا التوزيع مع اعتماد الزكاة ومبدأ الأخوة للحد من الفوارق الاجتماعية ومنع الظلم في توزيع الثروات.

2.4.2 إستقرار قيمة النقود:

تشكل النقود مقياسا للقيمة، وأي تراجع في قيمتها يضر بالعدالة الاجتماعية. ويعد التضخم مؤشرا على اختلال اقتصادي، وله آثار سلبية، من أبرزها:

- تآكل القدرة الشرائية للأفراد.
- زيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.
- اضطراب النشاط الاقتصادي والاستثماري.

لذلك يجب الحد من التضخم عبر الإجراءات التالية:

- تبني سياسة نقدية و مالية فعالة.
- ضبط الأجور والأسعار للحد من تآكل القيمة الحقيقية للنقود.
- منع استغلال فئة لأخرى داخل المجتمع.
- الالتزام بالآداب الإسلامية في الأمانة والعدالة في التعاملات.

3.4.2 تعبئة المدخرات :

تعد تعبئة المدخرات هدفا أساسيا في الاقتصاد الإسلامي، الذي يحرم الاكتناز. وتقوم المؤسسات المالية بدور مهم في توجيه هذه المدخرات نحو مشاريع منتجة على أساس المشاركة في الربح أو الخسارة، مما يستدعي تنظيمها بفعالية لضمان عوائد إيجابية للمودعين.

4.4.2 رفاهية اقتصادية :

الهدف الأساسي للاقتصاد الإسلامي هو تحقيق رفاهية الإنسان وتخفيف معاناته باعتباره خليفة الله، وذلك من خلال:

- إشباع الحاجات الأساسية.
- معالجة العقبات أمام النشاط الاقتصادي.
- تحسين الحياة ماديًا ومعنويًا.

ويعد التوظيف الكامل للموارد البشرية والمادية من أهم الأهداف، شريطة أن يتم بعقلانية ووفق القيم الإسلامية، لتحقيق نمو اقتصادي عادل يراعي حقوق الأجيال القادمة.

3 تعريف و أهداف التنمية المستدامة

1.3 تعريف التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة عملية معقدة واعية على المدى الطويل ، شاملة و متكاملة في أبعادها الاقتصادية ، الاجتماعية، السياسية ، الثقافية ، البيئية و التكنولوجية ، في هذا المجال يجب عدم تجاهل الضوابط البيئية ، و الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتطوير الموارد البشرية، مما يجعل التنمية عملية متواصلة نحو الأفضل لصالح أفراد المجتمع.

ويميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة الكمية في متوسط دخل الفرد الحقيقي. أما الركود الاقتصادي فهو المفهوم العكسي للنمو، إذ يعبر عن تراجع النشاط الاقتصادي. في حين تعد التنمية الاقتصادية ظاهرة شاملة، تشمل النمو كعنصر أساسي بالإضافة إلى تغييرات في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية (مالك حسين، 2014،ص 84)، و المفهوم العكسي للتنمية هو التخلف ، و لهذا فإن التنمية أشمل من النمو إذ أنها تعني النمو بالإضافة إلى التغيير .

لقد تطور مفهوم التنمية، فخلال الخمسينات ركز على الرفاه الاجتماعي، وفي الستينات على التعليم والتدريب، أما في السبعينات فتم التركيز على مكافحة الفقر وتلبية الحاجات الأساسية. غير أن الثمانينات شهدت تراجعا للاهتمام بالعنصر البشري لصالح سياسات التكيف الهيكلي. ومع بداية التسعينات أعاد برنامج الأمم المتحدة التركيز على البعد الإنساني، فظهر مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة.

– التنمية البشرية: يشكل الإنسان محور التنمية البشرية، التي يجب أن تلبي الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ووفق تعريف الأمم المتحدة، تُعرّف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع خيارات الأفراد لتمكينهم من عيش حياة طويلة وصحية، والحصول على التعليم، والموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

– التنمية المستدامة : استخدمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى عام 1980. و تعرّف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. وفي عام 1991 طور برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذا المفهوم ليشمل: تحسين ظروف عيش المجتمعات البشرية مع احترام حدود قدرة الأنظمة البيئية على التحمل.

و تسعى التنمية المستدامة التوفيق بين التوازنات البيئية و السكانية و الطبيعية ، و ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، كما تعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر حيث أن العيش في وسط من الحرمان يؤدي إلى تلوث البيئة و استنزاف الموارد.

و في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرغ عام 2002، تم تحديد أولويات التنمية المستدامة، وهي: المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، مكافحة الفقر، التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، التعليم، والمعلومات. و البحوث، و يمكن تلخيص مراحل تطور مفهوم التنمية في الجدول التالي:

الجدول رقم 1 : مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ستينات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصاد
2	منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
3	منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الإهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية
4	منذ سنة 1990 و حتى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة و صحية للسكان
5	منذ قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة = النمو الإقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الإهتمام بجوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية

المصدر : عثمان محمد ، 2007، ص286.

وللتنمية المستدامة ثلاث أبعاد أساسية كما يلي:

– البعد الاقتصادي : تعني الاستدامة استمرارية و تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل : الطعام و المسكن و النقل و الملبس و الصحة و التعليم .

– البعد البيئي : يركز على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك و الإستنزاف.

– البعد الاجتماعي : يركز على الإنسان باعتباره محور التنمية وهدفها الأساسي، من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الأساسية للفئات المحتاجة، بالاضافة إلى مشاركة الأفراد في إعداد البرامج التنموية.(زهير، 2018، ص36)

يوجد عدة خصائص للتنمية المستدامة و التي تتمثل فيما يلي :

– الاستمرارية : يقتضي تحقيق دخل مرتفع يعاد استثمار جزء منه، بما يتيح تجديد الموارد وصيانتها وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

– تنظيم استخدام الموارد الطبيعية المتجددة و كذلك القابلة للنفاذ بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.

– تحقيق التوازن البيئي : و ذلك من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن حياة طبيعية سليمة و ضمان إنتاج الثروات المتجددة مع عدم استنزاف الثروات غير المتجددة .

و للتنمية المستدامة جوانب إيجابية و كذلك بعض الجوانب السلبية . أما عن الجوانب الإيجابية فهي تتضمن التقدم المادي الكبير و التحسن في مستويات المعيشة و حدوث تقدم تكنولوجي يخفف من معاناة الإنسان ، بالإضافة إلى زيادة الترابط بين أنحاء العالم بفضل ثورة المعلومات و الاتصالات . أما عن الجوانب السلبية للتنمية فهي تتضمن كسر حاجز الرغبات ، فالتقدم السريع وما صاحبه من تطور مادي كبير في وسائل إشباع الحاجات أدى إلى عدم الاستقرار عند مستوى معين لإشباع الحاجات، و تدمير البيئة بما يصاحب التنمية من تلوث هوائي و مائي و صوتي، بالإضافة إلى القضاء على الروابط الاجتماعية و إحداث تفكك أسري.

2.3 أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة تحقيق عدة أهداف نلخصها فيما يلي:

1.2.3 زيادة الدخل الوطني :

تشكل زيادة الدخل الوطني من أبرز أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية، حيث يعد الفقر وانخفاض مستوى المعيشة الحافز الرئيسي لسعي هذه الدول نحو تنمية مستدامة، تتطلب رفع الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة السلع و الخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية، إلا أن زيادة الدخل تتوقف على إمكانيات الدولة ، فكلما توفرت رؤوس الأموال و كفاءات أكبر كلما أمكن زيادة في الدخل الوطني.

2.2.3 تحسين مستوى المعيشة :

إن زيادة الدخل الوطني لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة، فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل من الصعب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل . كما أن عدم عدالة توزيع الدخل سيؤدي إلى تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني إلى فئة معينة من الأفراد. لذلك يجب أن ترتبط زيادة الدخل بتنظيم الزيادة السكانية و التحكم في معدلات المواليد و تحقيق توزيع عادل للدخل الوطني . و عليه تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو.

3.2.3 تقليل التفاوت في الدخول و الثروات :

يندرج تقليل التفاوت في الدخول و الثروات ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية ، في هذا المجال تعاني الدول المتخلفة من فوارق كبيرة في توزيع الدخول بحيث تملك غالبية أفراد المجتمع نسبة ضئيلة من الثروة و تتحصل على نصيب متواضع من الدخل الوطني ، بينما تملك فئة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من الثروة و تتحصل على نصيب عالي من الدخل .

4.2.3 ترشيد استعمال الموارد الطبيعية :

تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الإنسان لكن ليس على حساب البيئة ، و ذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية ، و عدم استنزافها عن طريق الإستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعية ، بالإضافة إلى البحث عن بدائل للموارد الطبيعية لضمان ديمومتها وتقليل النفايات التي تعجز البيئة عن استيعابها.

إن للدولة دور هام في تحقيق التوازن البيئي، في هذا المجال يجب توفر الشروط التالية:

– ضرورة سن قانون ملزم ينظم السياسة البيئية، يتضمن عقوبات صارمة تطبق على المخالفين.

– تعزيز التعليم والإعلام البيئي، إذ يكتسب السلوك البيئي السليم من خلال ترسيخ مفاهيمه في مختلف المراحل التعليمية، إضافة إلى دور وسائل الإعلام في نشر الوعي بأهمية حماية البيئة.

5.2.3 دمج التكنولوجيا الحديثة في خدمة أهداف المجتمع

تسعى التنمية المستدامة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة أهداف المجتمع، من خلال توعية الأفراد بأهمية هذه التقنيات في دعم جهود التنمية وتحسين جودة الحياة، مع إيجاد الحلول للسيطرة على المخاطر البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا .

يتضح مما سبق أن التنمية المستدامة جوهرها الإنسان لذلك فهي تسعى إلى تحقيق نوعية حياة جيدة للأفراد من خلال ما يلي:

– مكافحة التلوث.

– تعزيز حماية البيئة من خلال حماية الأنظمة الإيكولوجية واستغلالها بشكل عقلاني. (كمال فراحتية، 2018، ص 286)

– مكافحة مشكلات التفكك الاجتماعي و البطالة و الفقر.

و لتحقيق التنمية المستدامة، ينبغي إدماج الجوانب البيئية والاقتصادية في عملية اتخاذ القرار، إلى جانب توفر شروط أخرى تتمثل فيما يلي :

– ضرورة إستحدات تكنولوجيا نظيفة.

– تجنب المشروعات التي تتسبب في تلوث البيئة.

– الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق إستمرارية التنمية .

– تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها المستقبلية.

– الإدارة الواعية للمصادر المتاحة و إعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور و سوء الاستخدام .

– إعادة توجيه التكنولوجيا و إدارة المخاطر و دمج البيئة و الاقتصاد في صنع القرار.

4 مقومات التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي

نقصد بالتنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي هي تنمية متوازنة بين أبعاد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية مع مراعاة البعد البيئي، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد التي سخرها الله دون التأثير على حقوق الأجيال القادمة. و هي ترتكز على مبدأ العدالة و التكافل الاجتماعي، بالإضافة إلى مراعاة البعد المادي و الروحي للإنسان، كما تقوم على الأسس التالية:

– يعتبر الإنسان محور التنمية المستدامة و حامل الأمانة من الله، لذلك وجب عليه المحافظة عليها.

– سخر الله الموارد الطبيعية لتلبية حاجات الإنسان، لذلك فهو مطالب بعمارة الأرض و المحافظة عليها، حتى تستمر الحياة فيها.

– الإنسان مستخلف في هذه الأرض بقوله تعالى: وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ) (سورة الحديد،الآية رقم: 7), أي له الحق الاستفادة من الموارد لمدة محدودة دون ملكيتها، مما يصون حقوق الأجيال القادمة، للاستفادة من تلك الموارد لاحقا.

– نظرا للملكية النسبية للموارد الطبيعية، فإن الإنسان مطالب بضبط سلوكه في تعامله مع الموارد الطبيعية، والحفاظ بالتوازن البيئي، و أن لا يسرف في استهلاك الموارد الطبيعية إلا بقدر الحاجة بلا إفراط و لا تفريط (نجلاء عبد المنعم، 2023، ص 86).

و تقوم التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي على عدة مقومات نلخصها فيما يلي:

1.4 القيم الأخلاقية:

يركز الإسلام في التنمية المستدامة على الإنسان باعتباره أداة و هدف للتنمية، و تشكل الاعتبارات القيمية متغير داخلي في النظام الاقتصادي في الإسلام. و يعمل النظام الاقتصادي الإسلامي على إيجاد التوازن ما بين القيم الروحية و القيم المادية.

و يرتكز الاقتصاد الإسلامي على قيم أخلاقية تعتبر المال وسيلة للاستخلاف لا غاية، ويرى في العمل عبادة تنظم الحقوق والواجبات، و يهتم بترشيد الإنفاق و النهي عن التبذير.

2.4 نظام الأولويات:

يعتمد الاقتصاد الإسلامي في التنمية المستدامة على نظام الأولويات، و ذلك على المستوى الجزئي أي الأفراد و كذلك على المستوى الكلي أي الدولة. بالنسبة للأفراد تستخدم الموارد بشكل متوازن و التي ترتب حسب نظام الأولويات كما يلي:

– الضروريات: تشمل الاحتياجات الضرورية للحياة الجوانب المادية والمعنوية، وقد ضمنت الشريعة الإسلامية تلبيتها من خلال مقاصدها الخمس: حفظ النفس، والدين، والعقل، والعِرض، والمال.

– الحاجيات: وهي التي يمكن تحمل الحياة بدونها ولكن بمشقة.

– التحسينات (الكماليات): تساهم في تيسير حياة الناس وزيادة متعتهم، مما يحقق رفاهية أفراد المجتمع، و هي تشمل السلع و الخدمات الزائدة على أصل الضروريات و الحاجيات. (سعيد، 2011، ص 80)

ولتحقيق هذا التوازن في استخدام الموارد منع الإسلام التبذير والإسراف في الاستهلاك.

و على مستوى الدولة نجد نظام الأولويات عند صياغة خطط التنمية الاقتصادية بمراعاة أولويات احتياجات الأفراد، و ترتب فيها أولويات الإنتاج بحسب ذلك. (أحمد ذياب،2009)

3.4 الحرية الاقتصادية المقيدة:

يعترف الاقتصاد الإسلامي بالحرية الاقتصادية لكن في إطار من الضوابط الشرعية تتعلق بطريقة كسب المال و أوجه إنفاقه ، و يمكن تلخيص هذه الضوابط فيما يلي:

– مشروعية النشاط الاقتصادي: لقد حدد الإسلام مجال الحرية الاقتصادية في إطار طبيعة النشاط (حلال أو حرام) ، فقد دعا إلى تنمية الإنتاج من خلال أنشطة اقتصادية تراعي شروطا لا تتعارض مع العدالة الاجتماعية، بهدف إعمار الأرض، انطلاقا من كون الإنسان خليفة فيها. وفي هذا السياق نجد:

– تحريم الاكتناز لتجميده الأموال.

– تحريم الاحتكار لما يسببه من ضرر للجماعة ونشر للعداوة.

– تحريم الغبن الفاحش لحماية الحقوق ومنع الأحقاد، كبيع السلعة بأكثر أو شرائها بأقل من قيمتها الحقيقية.

– تحريم التدليس لكونه غشا يفسد العلاقات بين الناس.

– تحريم الربا بقوله تعالى:) وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ((سورة البقرة، الآية رقم 275) حتى يصبح المال منتج يساهم في العملية الإنتاجية.

– تدخل الدولة: إن الاقتصاد الإسلامي يقر بالملكية الخاصة لكن مع تدخل الدولة لحماية المصالح العامة و صيانتها ، و ذلك من خلال فرض قيود على الحريات الفردية في حالة الإضرار بالآخرين. و يتضح ذلك جليا عند تحديد الأسعار منعا لاستغلال الأفراد، و كذلك نزع الملكية الخاصة قصد تحقيق منفعة العامة.

و بناء على ما سبق يقر الإسلام بحرية التملك والإنتاج والاستهلاك، لكنها مقيدة بما يخدم مصلحة المجتمع :

– تمتع الفرد بحرية البيع والشراء ما لم تتعارض مع مصلحة المجتمع.

– الهبة والوصية مباحتان ضمن الحدود التي أقرتها الشريعة.

– يحق للفرد تنمية موارده، شريطة الالتزام بالقيم العليا، فيمتنع عن التجارة في المحرمات أو تحقيق الربح من الربا والاحتكار.

4.4 نظام الوقف:

تندرج الأوقاف ضمن أعمال مكارم الأخلاق مؤسسة على الصدقة الجارية التي تهدف إلى تطبيق القيم الفاعلة ضمن حركة الفرد، وهي قيم الاستخلاف والتزكية والحرية. و يعتبر الوقف مؤسسة اقتصادية استثمارية غرضها المنفعة العامة، تقوم على مبدأ التكافل الاجتماعي ويستفيد منها الأجيال القادمة، حيث تساهم في توطيد العلاقات والروابط الاجتماعية.

و لقد حث الإسلام على الوقف لخدمة المجتمع، و يشكل الوقف ممارسة عملية للتنمية المستدامة من خلال التواصل ما بين الأجيال.

5.4 الحفاظ على البيئة:

تشكل البيئة هبة خلقها الله عز و جل لتلبية حاجات الأفراد، لذلك فهم مطالبين بالحفاظ عليها حتى تستمر الحياة، حيث بقاء الأفراد مرتبط ببقاء البيئة، و عليه ضرورة حماية و تنمية البيئة و التي تشمل: الماء، الهواء، النبات و الحيوان، و بالتالي لا يجوز تلوث البيئة أو إحداث أي تغيير جوهري في مكونات النظام البيئي حتى تحافظ على توازنه و تضمن استمراره.

لقد اهتم الإسلام بمختلف عناصر البيئة، فقد نهى عن التبذير و الإسراف، وهو الإنفاق في غير موضعه، و ذلك في سائر موارد البيئة. بالمقابل دعا إلى ترشيد الاستهلاك، و إحياء الأرض و استصلاحها قصد مواجهة التصحر، و منع قتل الحيوان عبثا، و يندرج ذلك في سياق الحفاظ على البيئة و تنميتها.

6.4 التكافل الاجتماعي:

يعتبر التكافل الاجتماعي تضامن متبادل بين كافة أفراد المجتمع، و يعمل على تحقيق مصلحة أو دفع مضرة, ويتميز بما يلي: (علة و الجودي،2011)

– تحقيق السعادة للأفراد والجماعة – على حد سواء – على وجه ثابت ومستقر.

- لا تطغى مصلحة الفرد على الجماعة، ويظل فيه للجماعة هيبتها ونفوذها.
- مظهر من مظاهر الوحدة والتعاون والتآلف والتلاحم بين الحاكم والمحكوم.
- لا فضل فيه لأحد على أحد، ولا منَّة لكافل على مكفول.

وقد حدد الإسلام مضمون التكافل الاجتماعي من خلال نظام متكامل للإنفاق يشمل: الزكاة، صدقة التطوع، العقيقة، والكفارات، وغير ذلك من أشكال التعاون كالهبة والهدية.

5. خاتمة:

تعتبر التنمية المستدامة عملية متعددة الأبعاد ، و التي تتطلب تغييرات هيكلية و عميقة في الاقتصاد الوطني ، و ترتكز محدداتها على القوى الأساسية لكل من الموارد البشرية و الطبيعية ، التكنولوجيا و التكوين الرأسمالي . و يركز الاقتصاد الإسلامي على الإنسان باعتباره محور التنمية المستدامة و هدف لها، و تتمحور مقومات التنمية المستدامة في: القيم الأخلاقية ، نظام الأولويات، الحرية الاقتصادية المقيدة، الحفاظ على البيئة، نظام الوقف، و التكافل الاجتماعي.

– نتائج الدراسات:

توصلنا إلى عدة نتائج نلخصها فيما يلي:

– يؤسس الاقتصاد الإسلامي لرؤية متكاملة للتنمية تنسجم مع القيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية.

– يعتمد على أدوات مالية غير ربوية تعزز الاستقرار الاقتصادي وتقلل من الفوارق الاجتماعية.

– يشجع على الاستثمار في الموارد دون استنزافها، من خلال مبدأ الاستخلاف في الأرض وتحريم التبذير والإفساد.

– يعزز التكافل والتضامن من خلال الزكاة والوقف، مما يدعم الفئات الضعيفة ويحد من الفقر.

– يشكل الاقتصاد الإسلامي بديلاً فعالًا للنماذج التقليدية في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

– التوصيات:

و لتحقيق التنمية المستدامة نضع التوصيات التالية :

– يجب الاعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي بدلا من الرأسمالي الذي يهمل الأضرار البيئية والاجتماعية.

– ضرورة تفعيل الرؤية الإسلامية للتنمية المستدامة.

– تعاون و تضافر جهود جميع دول العالم الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة ، من خلال الآليات المتاحة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الأمني.

– توفير بيئة أعمال ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي، من خلال توفير الموارد البشرية الكفأة ، و الصيرفة الإسلامية، و البنى التحتية الملائمة.

– ضرورة مساهمة مختلف وسائل الإعلام في توعية الأفراد بالتنمية المستدامة و ربطها بالثقافة الإسلامية.

6. المراجع:

1-القران الكريم

2- أحمد ذياب الريموني (28 و 29 أفريل 2009)، أولويات التنمية في الاقتصاد الإسلامي وأثرها على التوازن الاقتصادي والاجتماعي، المؤتمر العلمي الثالث حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، جامعة الإسراء الأردن.

3- زهير بوعزيز، عادل قادري، (2018) ، الحكم الراشد و التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 09، ص ص 27-40.

4- سعيد على العبيدي، (2011) ، الإقتصاد الاسلامي، العراق، دار دجلة.

5- عثمان محمد غنيم (2007)، ماجدة أحمد أبو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها ، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع .

6- كمال فراحتية، (2018)، التنمية المستدامة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، العدد 11، ص ص 277-295.

7- مالك حسين حوامدة، (2014) ، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية و أثر التنمية المستدامة، الأردن، دار دجلة.

8- مراد علة ، الجودي محمد (23-24 فيفري 2011)، "الاقتصاد الإسلامي: قراءة مفاهيمية تأصيلية"، ملتقى دولي حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر.

9- نجلاء عبد المنعم ، عادل محمد مبروك، (2023)، التنمية المستدامة من منظور اسلامي- ذمج الأخلاق و البيئة في مسار التقدم-، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الاسلامية المتقدمة، المجلد 03، العدد 01، ص ص 83-97.